مجلة أبوليوس
المجلد 08 العدد 02 – جويلية 2021
الصفحات: 279- 295

مسالك التّخفيف في الأدوات المشبّهة بالفعل وتوجيهها النّحوي بين سيبويه والفارسي

Moderation Procedures of Verb Particles and their Grammatical Placement between Sibawayh and Al-Farisi.

مهدي محمد خميسي [1]* أ.د. رشيد حليم [2]

[1] كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف/الجزائر.

khemissi-m-mohamed@univ-eltarf.dz

[2] كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف/الجزائر.

halimrachid@univ-eltarf.dz

تاريخ الاستلام: 2021 /04/30 تاريخ القبول: 2021 /08/30 تاريخ النشر: 2021 /08/31

ملخص البحث:

تنّبه النّحاة إلى التغيرات التي أحدثها العرب على مستوى بنية المفردة داخل التّركيب طلبا للخفّة في كلامهم و ما يصحب ذلك من أثار إعرابية تنسحب على التّركيب، الأمر الذي فرض عليهم توجيه تلك التّغيرات وفق ما تقتضيه المقاييس اللّغوية وما ترتضيه الصّناعة النّحوية، فتعددت فيها توجيهاتهم وتباينت آراؤهم بما يتّسع على المتكلم ويرفع عنه الحرج.

يرصد هذا المقال الخلاف النّحوي الذي أوجده خطاب التّخفيف في الحروف المشبهة بالفعل بين سيبويه وأبي علي الفارسي مبرزا التّوجيهات النّحوية التي برر بها كل منهما آثار ذلك التّخفيف على المستوى التّركيبي.

ويهدف المقال إلى استثمار جهود القدماء وآرائهم في تيسير المسائل النّحوية التي يشقّ على المتكلم ضبطها ومراعاتها في كلامه، بانتخاب أيسر الأقوال طالما كان لها وجه نحوي معضّد بالأدّلة والأصول.

الكلمات المفتاحية: التّخفيف، التّوجيه، النّحو، الأدوات المشبهة بالفعل.

Abstract:

Grammarians are aware of the changes made by the Arab grammarians on the constituent within the structure of sentences. They intended to lighten their speech and alleviating the hardness of syntactic applied to the syntactic structures. They were compelled to direct these changes according to what the linguistic standards and the grammatical industry satisfy. Hence, their directions multiplied their opinions varied to accommodate the speaker and remove the embarrassment. This article identifies the grammatical disagreement created by the mitigation.

This article identifies the grammatical disagreement created by the mitigation in verb particles between Sibawayh and Abi Ali Al-Farisi. The article aims to invest the efforts of the ancient grammarians and their opinions in facilitating some of the issues that the speaker finds difficult to control and to take into account the easiest precepts as long as they have a grammatical aspect supported by evidence and principles.

Keywords: Moderation, guidance, grammar, verb particles.

* المؤلف المراسل

مقدمة:

التخفّيف مسلك أصيل في اللّغة العربيّة يسري في كلّ مستوياتها؛ الصّوتي والصّرفي والتّركيبي تتغيّا من خلاله الاقتصاد في الكلام و التّسهيل على المتكلم التّعبير عن أغراضه بأقلّ كلفة دون أن يلحق خطابه نقص أو خلل.

و ظاهرة التّخفيف في العربيّة من الظواهر التّيسيريّة التي تهمس بها اللّغة لمن أنعم النّظر في مسالكها وتصرفها في ألفاظها وتراكيبها، شُغل بها النّحاة و كانت لهم ملاذا، ومتكأ عند اختلافهم.

و من الموضوعات التي طرحتها ظاهرة التّخفيف واختلف حولها النّحاة، تخفّيف الأحرف المشبهة بالفعل، اذ يؤكّد الكثير منهم على عمل الحروف المشبهة بالفعل متى استحكم شبهها به، فتتعدّى بذلك إلى ما يتعدى له الفعل، فترفع وتنصب، لكنّها إذا خفّفت وتأثرت بنيتها، عاد ذلك على عملها بالخلل لفقدان شبهها بالفعل وزاول اختصاصها بالأسماء. ويتأسّس هذا الخلاف على علّة عمل هذه الحروف في الأصل وبقائها بعد التّخفيف، إذ الأصل أنّ التّخفيف بابه الأسماء والأفعال ولا يدخل الحروف لجمودها وقلّة تصرفها؛ فهل ينشأ هذا التغيّر فيها قاعدة فرعية تناوئ الأصل الثّابت والمطرد كالعمل بعد زوال الاختصاص. أو يستصحب أصلها فيبقى عملها. أو يقتضي حكما غير الذي ثبت للأصل كالإلغاء بعد العمل، لا شك أن بقاء عمل هذه الأحرف بعد تخفّيفها لا يتناسب مع المقصد الذي تطلبه العرب بالتخفّيف وهو التسهيل والاقتصاد في الكلام؛ ومن هنا فالترجيح يجب أن يراعى فيه التّيسير على المتكلم.

لقد أثرى هذا التّخفيف الذي تمارسه العرب على الأحرف المشبهة بالفعل الدّرس النّحوي بمسائل خلافية بين نحاة البصرة، برز فيها أبو علي الفارسي طرفا مخالفا لجمهور البصريين وعلى رأسهم سيبويه. وكشف هذا الخلاف عن أراء وتوجيهات نحوية بإمكانها أن تعزز الجهود التيسيرية الحديثة.

تسعى هذه المقالة من خلال تتبع ظاهرة التّخفيف في الأحرف المشبهة بالفعل، إلى إبراز أثر تخفّيف هذه الأحرف في التّيسير على المتكلم، والنّأي به عن المواطن التي تلزمه المراقبة المستمرة لكلامه والتّحقق من سلامته النّحوية، فهذه الأحرف كثيرة الدّوران في الكلام، ولها أحكامها في تراكيبه، فنجد الكثير من خطابات السّاسة والخطباء تضطرب عندها؛ الأمر الذي قد يشين الخطاب ويعيبه .

وعليه فإنّ هذا البحث يبرز جانبا من التّيسير بعرض أقوال النّحاة في المسائل التي يطرحها التّخفيف وتوجيهاتهم النّحوية لما اختلفوا فيه، الأمر الذي من شأنه التوسعة ورفع الحرج عن الكثير في عصرنا.

1- مقاربة اصطلاحية لمفهوم التّوجيه والتّخفيف في النّحو العربي.

1-1- التّوجيه النّحوي.

المتتبع لتوجيهات النّحاة في عمومها يجد أنّ هذا الإجراء ينكشف عن عملية مركبة غايتها التقيّد الصارم بالقواعد بردّ المسائل المخالفة في ظاهرها إلى أصولها مع بيان الوجه الذي ردّت به. بمعنى آخر هو تنزيل للأحكام النّحوية على أدلّتها وقواعدها النّحوية التي توافقها في الأصل وإن بدت مخالفة لها. فتستثمر في عملية التوجيه الضوابط المستخرجة من مراقبة حركة المفردات والكيفيات التي وظّفها فيها المتكلم العربي الفصيح.

إنّ مهمّة النّحوي الذي يجتهد في توجيه الحكم هي تكييّف الظاهرة المعروضة مع ما يتماشى معها من القواعد، مع تبرير تلك الجهة التي وجهها إليها

دون غيرها؛ أيّ أن يكشف النحوي عن وجه المناسبة بين المسألة والقاعدة التي نزّلها عليها.

وخلال عملية التوجيه في عمومها، يحدد الموجّه الضوابط والقوانين التي تحكم المستوى الذي تنتمي إليه المسألة (صوتي، صرفي، نحوي)، ثمّ ينتقل إلى الجانب الخارجي و يحدد فيه ما توافق له مع مسألته من قصد المتكلم والمقام، والأعراف اللّغوية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مبرزا ذلك كلّه في سياق التعليل والاحتجاج.

وفي المستوى النّحوي يكثر النّحوي من استعمال التعليل في التّوجيه وبخاصة التّأويلي منه؛ لأنّ تأويل الأصول الموهمة أو المعدلة – وهما الوجهان اللذان يحملان على التأويل – في التّراكيب النّحوية يحتاج إلى تعليل لبيان وجه العدول أو الوهم الحاصل في الأصل[1]؛ فالتّعليل عملية متضمنة في التّوجيه بل هو مناط التّوجيه؛ لأنّ إعطاء المسألة وجه معيّنا في النّحو لابدّ له من تبرير يسنده. ومن هنا كانت العلّة النّحوية مكونا هاما لعملية توجيه الحكم، وقد أرجع العلماء العلل إلى أصلين كبيرين هما التّخفيف والفرق. و سيكون هذا البحث في آثار الأصل الأوّل منهما وهو ظاهرة التّخفيف.

خلاصة القول في التّوجيه النّحوي إنّه إجراء ذو بعد تطبيقي أكثر منه تنظيري؛ فيه يختبر جانب التّنظير في النّحو ودرجة استيعاب المشتغل بالنّحو للنّحو أصولا وفروعا، عللا وأحكاما؛ فهو اجتهاد تُصقل فيه قدرة النّحوي على الممارسة و تقديم تفاسير مقنعة للأحكام النّحوية بما ينسجم مع القوانين المجردة. وإن شئت قلت إنه ربط بين التّصور النظري للغة وقوانينها والاستعمال الفعلي لتلك القوانين على وجه مقنع.

2.1 ظاهرة التّخفيف.

استحكمت هذه الظّاهرة في العديد من القضايا اللّغوية، الشيء الذي يضعها في مصاف النّظريات الكاملة إذ يصفها ابن جني بالملاذ الآمن و يرشد النّحوي إذا ضاق عليه السبيل إلى أن يجنح إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنّه لا يعدم هناك مذهبًا يسلكه ومأمًّا يتورّده.[2]

1.2.1 تعريف التخفيف

أ/لغة: الخَفَّةُ والخِفّةُ: ضِدُّ الثِّقَلِ والرُّجُوحِ، يَكُونُ فِي الْجِسْمِ والعقلِ والعملِ. خَفَّ يَخِفُّ خَفّاً وخِفَّةً: صَارَ خَفِيفاً، فَهُوَ خَفِيفٌ وخُفافٌ، بِالضَّمِّ وَقِيلَ: الخَفِيفُ فِي الْجِسْمِ، والخُفَاف فِي التَّوَقُّد وَالذَّكَاءِ، وَجَمْعُهَا خِفَافٌ [3].

وطلب منه الخفة: تركه طلبًا للخفّة. واستَخَفَّه: رَآهُ خَفِيفا، وَمِنْه قَول بعض النَّحْوِيين: استخف الْهمزَة الأولى فخفّفها، أَي إِنَّهَا لم تثقل عَلَيْهِ فخففها لذَلِك[4].

ويربط بعضهم دلالة التّخفيف بالتركيز على معنى الثّقل وبضدها تتبين الأشياء.

ب/اصطلاحا: التّخفيف ضرب من ضروب استبدال للحركات كإبدال حركة مكان حركة أخرى أو حرف مكان حرف، أو إنابة حرف عن حرف. وكل ذلك هروبا من الاستثقال وجريا على عادة العرب في ذلك[5]. وهذا التعريف خاص بالتّخفيف في بنية المفردة ولا يتسع للتراكيب، ويحصره في الإبدال فقط، وما الإبدال إلا مظهر من مظاهر التّخفيف وليس التّخفيف.

لذلك توسع بعضهم وعرّفه بأنه: «حالة يُلجئ إليه ثقلٌ ظاهرٌفي كلمة ما أو تركيب معيّن.»[6] فارتبطت بذلك دلالة الخفّة بالثّقل، بل قالوا أنّهما وجهان لعملة واحدة[7]. لكنّ السّؤال الذي يرد على هذا القول: هل هما من قبيل المتضادّين، أم متناقضان؟. فإذا قلنا أنّهما وجهان لعملة واحدة

فليس هناك وجه ثالث بينهما؛ فهما متناقضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وعليه فليس هناك حالة يمكن القول عنها أنها بين الخفّة والثّقل، لكنّ بعض الدّارسين الذين تناولوا ظاهرة الخفّة والثّقل يرون أن أمرهما نسبيّ، فما هو ثقيل عند البعض قد لا يكون كذلك عند غيرهم، وهذا الكلام فيه نظر؛ لأنّه يجعل هذا المبدأ اللّغوي الذي يسري في أغلب علوم اللّغة مبدأ غير منضبط، وخاضع لحالات النّفس نشاطا وكسلا. فلا يكون قاعدة محكمة تبنى عليها الأحكام، و نجد القوانين العلمية تبتعد عن ذلك وتنحو نحو الدّقة والانضباط. فإذا أرجعنا هذه الظاهرة إلى الذّوق والإحساس اختل العديد من الأحكام. لهذا من الأحسن أن نجعل الثّقيل ثقيلا بالنّظر إلى الفطرة، لا إلى كثرة الاستعمال وتعود اللسان عليه.

والتّخفيف ملمح تواصلي أصيل في لغة العرب، فالعرب تخفّف كلامها الذي تكثر منه لتجعله سهلا ميسورا، مستحسنا مأنوسا. فتغيّر ما استثقلته بالإبدال والإدغام. أو تحذف أواخر الكلم؛ كما هو الحال في النّداء قال سيبويه إنّما فعلوا هذا بالنّداء لكثرته في كلامهم[8]. ومن ثمّ كان التّخفيف ملاذا مقصودا في التّعليل عند أهل اللّغة، حفلت به كتب النّحو وأولها كتاب سيبويه إذ بلغ ذكره فيه نحو (300) مرّة كلّها تدور على الجذر(خ ف ف)[9].

وظاهرة الخفّة كما تقدم تسري في جميع مستويات اللّغة التي يتعلق بعضها ببعض مكونة نظاما واحدا محكما، يضمن تجانس تلك المستويات، فالأصوات تتعلق ببعضها وفق قوانين تحقق التآلف بينها مشكلة وحدات صرفية تناشد الخفّة ما أمكن في تشكلها، وذلك ما يعمل علم الصّرف والأصوات على تفسيره، ثمّ إنّ تلك الوحدات التي تآلفت أصواتها تنتظم كذلك وفق أحد قانون اللّغة المنظم لتعلقاتها ببعضها، مشكلة بنية لغوية أكبر تراعى فيه التأليف حالها حال الوحدات الجزئية التي هي على مستويات أقلّ. فالخفّة في اللّغة تُطلب في الأصوات والوحدات اللّغوية والتراكيب.

1-3- الخفّة والثّقل في التّراكيب.

تركّز أغلب الدّراسات في كلامها على ظاهر التّخفيف ومظاهرها في اللّغة العربيّة على الوحدة المفردة من الكلام، دون النّظر في أثر التّخفيف على التّركيب، ولا يجد النّاظر سببا للتفريق بينهما، غير كون الثّقل في بنية الكلمة يحيلها على الحسّ أكثر من المعنى الذي هو ألصق بالتّركيب منه بالمفردة، لأنّ مبناها على الصّوت وحركة اللّسان ففيها جهد عضلي واضح يصيب الإنسان بالتّعب والقلق فيكرهه ويتركه، كالمفردات التي حروفها متقاربة، أو متماثلة إذا توالت. فهذا الأمر مدرك بالحسّ لا مرية فيه. يقول الرضي: «اعلم أنّهم يستثقلون التّضعّيف غاية الاستثقال إذ على اللّسان كلفة شديدة فبالرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه، ولهذا الثّقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، لثقل البناءين، وثقل التقاء المثلين»[10] وعليه استثقلوا الانتقال من الكسر إلى الضّم ، فأبدلوا. ورفضوا بعض الأوزان والتّقليبات فكانت من المهمل.

وما يقال في المفردة يقال في التّراكيب؛ لأنّ الشّبه بينهما واقع في الكلام كثيرا، فالجملة تقع موقع المفرد كالخبر، والحال و الصّفة نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، مررت بزيد والشّمسُ طالعةٌ، مررت برجلٍ وجهُهُ حَسنٌ. يقول ابن جني «لمّا كانت بين المفرد وبين الجملة هذه الأشباه والمقاربات وغيرها، شبهوا توالي الضّمتين في نحو سُرُح، وعُلُط، بتواليهما في نحو زيد قائم، ومحمد سائر. وعلى ذلك قال بعضهم: الحمدُ

لُله، فضم لام الجرّ إتباعا لضمة الدّال، وليس كذلك الكسر في نحو إبل، لأنّه لا يتوالى في الجملة الجرّان؛ كما يتوالى الرّفعان».[11]

والأصل أن المتكلم العربي الفصيح يؤلّف بين وحدات الكلام وهو يَنشد الخفّة في كلامه، ويحذر بعباراته الغموض أو أن يلتبس بها معنى غير الذي أراده. فحين يجمع بين الوحدات المختلفة خفّة وثقلا في نسق واحد في إطار ما يعرف بالخطاب أو المنطوق المفيد يقتضي منه أن يكون واعيا بنظام توزيعها من حيث الخفّة والثّقل يضمن به الاعتدال في الكلام؛ وسلامته واستحسانه لدى السّامع، ولا يمتنع تكراره وترديده مرّة أخرى. فينحو في بناء جمله ناحية التّخفيف مراعيا في ذلك القواعد والأسس التي تجعل كلامه صحيحا موافقا للنظام اللّغوي.

ومن هنا يتأكّد أن التّخفيف في التّراكيب منحى قائم لدى المتكلم دون أن يتعارض مع غيره من القوانين التي يقتضيها الكلام المفيد، فلا توجد ظاهرة تُعارض ظاهرة أو تردّها، فأثناء الاجتماع تتعانق الظواهر متآزرة لإنشاء الجمل السّليمة المقبولة والمستحسنة عند السّامع وفق انسجام تام. فيمتزج الذوق الحسّي وقوانين اللّغة فينتج الكلام على الوجه الذي ينبغي أن يكون من الفصاحة. وعلى هذا يتقرر ضابط مهم في المسألة مفاده: أنّ التّخفيف لا يتعارض مع قوانين اللّغة في جميع مستوياتها. ويبدو أنّ هذا الذي تقرر كان حاضرا في أذهان النّحاة وإن لم يصرّحوا به. لكنّه يفهم من توجيهاتهم للأحكام النّحوية في التّركيب التي يحدثها تخفّيف احدى مركباته، فتجدهم يجتهدون في إعادة تلك التغيرات الحادثة إلى أصولها النّحوية التي تنبني عليها. حتى لا يتوهم متوهم خروجها بالتّخفيف عن قواعد اللّغة.

والتراكيب يعتورها مستويان من الثّقل: لفظيّ ومعنويّ، فاللّفظي من جهة ثقل تتابع وحدات لغوية معينة (مقاطع معينة)، ثقل الحركات على الحروف، ثقل ناتج من طول الكلمة[12]، أما المعنوي فهو راجع إلى الثّقل الدّلالي الذي هو الأصل في عمل العوامل، وسبب تأثيرها في غيرها، فيتغيّر الحكم النّحوي انطلاقا من علاقة العامل بالمعمول الدّلالية.« فالخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثّقيل ما كثر ذلك فيه»[13]، وفي هذا المعنى يقول سيبويه: «اعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأُولى، وهي أشدّ تمكّنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم...وأعلم أن النّكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكّنا؛ لأنّ النكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تعرف به. فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة. وأعلم أن الواحد أشدّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مَساجِدَ ومَفاتيحَ. واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون».[14]

لا يخفى أن سيبويه في هذا النّص يتحدث عن الخفّة والثّقل في المفردات وهو يريد حضورها في التّراكيب، وما يلزمها فيه. متجاوزا بذلك الثّقل اللّفظي. لقوله « اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض» وإنّما أردا بالكلام التّراكيب، فلا يقول قائل إنّ مقصوده الكَلِم؛ أيّ الوحدات الإفرادية، لأن المجال مجال تنظير لعلم التراكيب، ومع هذا فإنّ الدّليل على أنّه يقصد التّراكيب؛ كلامه في عديد المواضع من كتابه يبيّن أنّه يفرق بين الكَلِم والكلام حيث يقول «اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان

أصلُه في الكلام غير ذلك»[15] فهو يستعمل عبارة الكلام بوعي وفي غاية الدّقة وإيفاء بالغرض الذي وضع الكتاب من أجله و هو استعمال الكلم في الخطاب. فعبارة الكلام في الكتاب دالة على التّركيب بشكل لا شك فيه.

ومن جهة أخرى إنّ الضّوابط التي جعلها للثّقل الدّلالي ترتبط بالتركيب لا بالمفردات، إذ لا معنى للكلام على تلك المدلولات خارج التّراكيب.

1-4- التّخفيف في الأحرف المشبهة بالفعل.

الحروف المخفّفة غير الخفيفة في اصطلاح النّحاة، وإنّما يريدون بالخفيفة التي ليست مضعّفة النّون أصلا. والمخفّفة ما كان في أصلها حرف مضعّف ثمّ دخلها التّخفيف. وهي: (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) و(كأنّ) و(لعلّ). فخرجت بذلك (ليت) عن هذه الدّراسة إذ لا تضعّيف فيها.

ويُرجع النّحاة علّة التّخفيف فيها إلى استثقال التّضعّيف، وكثرة استعمالها في الكلام. يقول ابن هشام « يجوز في إنّ ولكنّ وكأنّ أن تخفّف استثقالا للتضعّيف فيما كثر استعماله وتخفيفها بحذف نونها المحركة لأنّها آخر»[16]. والملاحظ هنا أن هذا الاستثقال اللاحق بها جراء تضعّيف آخرها هو سبب عملها في المترافعين فتنصب الأوّل منهما، وترفع الثّاني كقولك: إنّ عبدَ اللهِ ذاهبٌ. وكأنّ عمرًا أخوكَ. وإنّما عملت «لأنّها شابهت الأفعال في اختصاصها بالأسماء في دخولها على الضّمائر نحو (إنّك) و (إنّه)، وفي أنّ معاينها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه وغير ذلك وفي أنّها على ثلاثة أحرف مفتوحة الآخر ومن حيث رفع الفعل ونصب فيما يقتضيه فكذلك هذه الحروف»[17].

وعليه فمشابهتها للفعل من جهتين؛ من جهة الوضع كونها على ثلاثة أحرف، وذلك حاصلٌ لها بتضعّيف آخرها. ومن جهة المعنى فإنّ وأنّ للتّوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه ولعلّ للترجي، وليت للتمني. وعلى هذا الأصل ينبني الخلاف بين الكوفيين والبصريين في عملها؛ فالكوفيون نظروا إلى المشابهة اللّفظية دون المعنى، فألغوا عملها عند تخفيفها. أمّا البصريون فنظروا إلى الجهتين معا فأعملوها و ألغوها.

ويجري هذا البحث وفق النّظرة البصرية لأنّ تتبع أثر ظاهرة التّخفيف في هذه العوامل وعملها بالنّصب في الاسم بعدها واقع بالنّظر إلى تضعّيف الحرف الأخير منها، ولدّلالتها على معنى الفعل الثّقيل، وإنما دخلت ليت معها طردا اللباب[18]. ثمّ إنّ حروف المعاني هذه ذات دلالات لا تظهر حقيقتها إلاّ في غيرها، فكان دخولها على الكلم والتصاقها به يجعلها كالكلمة الواحدة في التّركيب؛ لأنّها لا تعمل منفصلة عنه، وذلك يستدعى تخفيف الثّقل الناتج بالنّصب. وكأنّ الزّيادة التي أحدثتها في التّركيب أفضت إلى طولٍ غير مطلوب عند العرب فاستعاضوا عن ثقل الأداة والمعنى الزّائد الذي أضافته بالنصب أو الحذف؛ فالتوكيد الذي تضيفه (إنّ) في الجملة يثقل عمل الفكر لأنّه يستدعي معاني أخرى كون السّامع منكرا للخبر، وغيرها من الدّلالات التي ذكرها البلاغيون .

وهذا الكلام يمكن جعله متكأ صلبا لتعليل وجه الإلغاء في الأداة إذا خفّفت وعادت الجملة إلى ما كانت عليه، حاصله أنّه لما زال جانب شبه البناء فيها للفعل. لم يبق لها إلاّ شبه المعنى؛ إلاّ أنه ضعيف إذا ما نظرنا إلى دلالة الفعل؛ فالفعل فيه جانبان من الدّلالة؛ دلالة على الزّمن والحدث. وهذه الأدوات ليس فيها إلاّ المعنى المطلق كالتوكيد مثلا. ولمّا كانت كذلك صارت خفيفة به فلا ثقل في التّركيب يستدعي التّخفيف. وعليه فلا نصب، وإنّما كان النّصب للأوّل لمّا اجتمع التضعّيف في لفظها والمعنى

الذي تحمله. فرفعت الثّاني ليكون الاعتدال في الكلام، وإلاّ تناهت الخفّة واختل الاعتدال. ولهذا لما خُفّفت زال الثّقل وانتقل الأمر إلى الابتداء بالمرفوع الثّقيل لأنّ النّفس أنشط في بداية الكلام وهو نوع من الاعتدال؛ فالعرب لا تؤسّس كلاما على اسمين منصوبين حتى لا يتناهى الكلام في الخفّة وينعدم المعنى.

وعليه تكون هذه الأحرف بعملها و إلغائها وأثرها الاعرابي مجسّدة لمبدأ اعتدال الكلام الذي تحدث عنه النّحاة على أكمل وجه، فالثّقل الدّلالي يناسبه الفتح أو الجزم، وكأنّ الفتح أو الجزم علامة انتهاء لذلك الامتداد الدّلالي الذي تفتحه المفردة، فكانت كالشحنات الموجبة في حملها حمولة دلالية كبيرة فتمتص بالجزم أو النّصب. فكانا- الجزم والنصب- من هذه الجهة علامتين للتّخفيف من وجهين: لفظي فلا جهد فيهما على اللّسان. ودلالي إذ النّصب معناه الحد من التلازم الذهني للدّلالات وقطع ما يتطلبه اللّفظ من إيحاءات ذهنية. ففي قولنا: (إنّ زيدا) فالذّهن لا يستلزم شيئا، وإنّما يتشوق السّامع لنهاية الكلام بالخبر. وكذا قولنا: (لنْ يضربَ) نفي وسلب للحدث في أصله، فالعقل لا يستلزم شيء من لوازم الفعل لكون الحدث لم يقع، وكذلك في الجزم. كما نجد النّصب علامة لنهاية الحركة (الحدث) من حيث أنّه علامة للموضع الذي حلّ فيه الفعل أو انتهى فيه، ولا معارضة هاهنا بكان وأخواتها فلا ثقل فيها مع الاسم، لأنّها مفرغة من الثّقل الدّلالي الازم للأفعال إذ لا تحمل في معناها جانب الحدث، بل تكتفي بإثبات الزمن بين المبتدأ وخبره. فهي خفيفة أضيفت إلى خفيف فاعتدل الكلام.

فيتحصل من وراء هذا أن مبدأ الاعتدال في الكلام هو اعتدال معنوي بالدّرجة الأولى انطلاقا مما تقرر حول ظاهرة الخفّة والثّقل في التّراكيب والعوامل من جهة أن الثّقل الدّلالي في التركيب يحتاج إلى إفراغ تلك الحمولة الدّلالية في جهة ما كالمنصوبات أو بأداة تمتص تلك الدّلالة، وتجعلها خفيفة في الذّهن.

2- التّوجيه النّحوي لظاهرة الخفّة في الأحرف المشبهة بالفعل بين سيبويه والفارسي

2-1- توجيه الخلاف في تخفيف (إنّ) المشدّدة مكسورة الهمزة .

الخلاف في تخفيف هذا الحرف يتنازعه أصلان السّماع والقياس، فمن أعمل إنّ بعد التّخفيف وألغاها؛ بنى ذلك على السّماع ومن اعملها مطلق بنى ما ذهب إليه على القياس؛ أيّ قاس عملها على أخواتها إذا خففن.

ولم تجتمع كلمة نحاة البصرة في عمل إنّ المكسورة بعد تخفيفها. فذهب الجمهور منهم وسيبويه إلى اعمالها بعد التّخفيف وإلغائها وهو الأكثر فيها. يقول سيبويه « واعلم أنّهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإنْ التي هي بمنزلة ما التي تنفى بها».[19]

وخالف الفارسي وذهب إلى إلغائها بعد التّخفيف في ما يظهر من أغلب أقواله، فنجده ينقل رأي سيبويه السّابق ثمّ يتعقّبه بكلام يومئ به إلى مخالفته، يقول أبو علي «ولم تعمل إنّ عمل الفعل لمّا خففتها لزوال شبهها بالفعل من أجل التّخفيف، ولو نصبت بها لجاز في القياس، وحكى سيبويه النّصب بها مخفّفة، والقياس أن لا تعمل إذا خفّفت يدلّك على ذلك دخلوها على الفعل. في نحو: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾[20] و ﴿ وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾[21] ».[22]

ما يلاحظ على هذا الكلام عدم وضوح رأيّ الفارسيّ فيه، ولا مخالفته لسيبويه؛ لأنّه صرّح بجواز عمل (إنّ) إذا خفّفت، لكنّ المخالفة جاءت في موضع آخر صرّح فيه باختياره للإلغاء؛ يقول في كتابه التّعليقة على كتاب سيبويه:« والذي هو المختار في ذلك أن يُرفع الاسم بعدها في التّخفيف وعلى هذا عامّة التنزيل والقراءة، كقوله تعالى: ﴿إنْ كُلُّ نفسٍ لَّما عليها حافظٌ﴾[23] والقول في الخفيفة في نحو قوله : ﴿إنْ كاد ليُضِلُّنا﴾[24] وما أشبهه ».[25]

أ/توجيه سيبويه و الجمهور:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى تبرير قولهم بجواز العمل فيها والالغاء إذا خففت من وجهين:

الوجه الأول السّماع: قال سيبويه «وحدثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمرا لَمنطلقٌ. وأهل المدينة يقرءون: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[26] يخففون وينصبون».[27]

الوجه الثّاني القياس: قالوا أنّ التغيير في بنيتها لا يؤثّر على عملها، قياسا على الفعل يحذف منه ويعمل يقول سيبويه: «الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيَّر عملُه كما لم يغيَّر عملُ لم يكُ ولم أُبَل حين حُذف».[28]

ب/توجيه الفارسي.

وجّه الفارسي اختياره الغاء (إنّ) بعد التّخفيف بعدة توجيهات:

-**الأوّل السّماع:** وهو ثابت بالتنزيل ويرى أن عامة التنزيل جاء على الالغاء[29]؛ أي على رفع الاسم بعد (إنّ) المخفّفة كقوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[30]

-**الثّاني مبدأ الاختصاص في العمل:** إذ زوال العمل بزوال الاختصاص. وهذه قاعدة متفق عليها بين النّحاة يقول الأعلم الشنتمري "اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرّة عل الاسم ومرّة على الفعل غير مستبد بأحد النّوعين لم يعمل شيئا لخروجه عن شبه الفعل "[31] و عليه يرى الفارسي أن دخول (إنْ) المخفّفة على الفعل هو ما قوى اختياره لرفع الاسم بعدها يقول «إنّها (إنَّ) التي كانت تنصب الاسم خُفّفت فلما خفّفت دخلت على الفعل، لأنّ المعنى الذي كان يمتنع من الدّخول على الفعل كان مشابهته إيّاه بالتثّقيل، فلما خفّفت زال الشّبه، فلم تمتنع من الدّخول على الأفعال مخفّفة، لأنّها حرف تأكيد، وقد يؤكّد الاسم كما يؤكّد الفعل فتدخل عليه كما تدخل على الاسم للتّأكيد، وإنمّا دخل على الفعل وساغ دخوله عليه من حيث كان الاختيار بعده ارتفاع الاسم بعدها مخفّفة، جاز دخولها على الفعل، لأنّ الحرف متى ما دخل على الاسم فلم يغيّره لم يمتنع من أن يدخل على الفعل، وهذا مطّرد. فكذلك (إنْ) لمّا دخلت على الاسم مخفّفة فلم تغيّره، كذلك دخلت على الفعل».[32] ما يفهم من هذا الكلام أن الأحرف المختصّة هي التي تتم دلالتها في غيرها، وغير المختصّة فإنّ دلالتها عامّة كالنّكرة تصدق على الكثير دون أن تختصّ.

-**الوجه الثّالث:** أنّه ما من شيء في التّركيب يقتضي عملها، ويمثل لذلك بأنّ المخفّفة «إذ لا تخفّف (أن) هذه إلّا وإضمار القصّة والحديث يراد معها، ومن ثقّل نصب بأنّ ما بعدها، كما ينصب بالمشدّدة المكسورة، فالمكسورة إذا خفّفت لا يكون ما بعدها على إضمار القصّة والحديث، كما تكون المفتوحة كذلك. والذي فصل بينهما أنّ المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضي صلتها، فصارت لاقتضائها الصّلة أشدّ اتصالا بما بعدها من المكسورة، فقدّر بعدها الضّمير الذي هو من جملة صلتها، وليست المكسورة كذلك».[33]

2-2- توجيه الخلاف في اللّام الدّاخلة على خبر (إن) المخفّفة.

ومن آثار تخفيف (إنّ) الدّالة على التّوكيد دخول اللّام على خبرها بعد تخفيفها، وقد اختلف نحاة البصرة في حقيقة هذه اللّام. ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّها لام الابتداء التي تأتي مع إنّ المشدّدة. قال ابن هشام فإذا« خُفّفت نحو ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾.[34] وقوله تعالى ﴿إِنْ كلُ نفسٍ لما عَلَيْهَا حَافظ﴾ فاللَّام عند سيبويه والأكثرين لام الِابتداء أفادت مع إفادتها توكيد النِّسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين إن المخفّفة من الثَّقيلة وإن النّافية».[35] فيكون موضعها في أوّل الكلام توكيدا له، ولما دخلت إنّ على الجملة الاسمية وكانت هي كذلك للتّوكيد، حصل اجتماع حرفين للتّوكيد في أوّل الكلام، فأزالوا الثّقل الحاصل من اجتماعهما بنقل اللّام إلى الخبر تخفيفا فقالوا: (إنّ زيدا لقائمٌ).

نازع الفارسي في حقيقة هذه اللّام وقال إنّها ليست للابتداء وليست تلك التي تأتي مع المشدّدة المفيدة للتّوكيد وإنّما هي« لأن نفرّق بينها وبين (إنْ) التي تجيء نافية بمعنى (ما)، كالتي في قوله تعالى: (وَلَقد مكَّناهم فِيمَا إنْ مكَّنَاكُم فِيه).[36] وليست هذه اللّام بالتي تدخل على خبر (إنَّ) المشدّدة التي هي للابتداء، لأنّ تلك كان حكمها أن تدخل على (أنَّ) فأُخِّرت إلى الخبر ،لئلا يجتمع تأكيدان، إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه[37].

أ/توجيه سيبويه والجمهور .

احتجوا كذلك لرأيهم من وجهين:

الوجه الأوّل السّماع: يقول سيبويه «وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لَمنطلقٌ...وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها ما».[38]

الوجه الثّاني استصحاب الحال: إنّ عمل اللّام الدّاخلة على خبر (إنْ) المخففة هو التوكيد وهي نفسها الدّاخلة على خبر إنّ المشدّدة فلمّا خفّفت (إنْ) كانت اللّام دليلا عليها فارقة بينها وبين إن النّافية. والكوفيون يوجهون اللّام عند تخفيف إنْ بأنها النّافية وعليه تكون اللّام بمعنى إلاّ.

ب/توجيه الفارسي.

برر الفارسي ما ذهب إليه من وجوه:

الوجه الأوّل : أنّ هذه اللّام لا تدخل إلاّ على المبتدأ أو على خبر (إنَّ)، إذ كان إيّاه في المعنى أو متعلّقًا به، ولا تدخل على شيء من الفعل إلاّ على ما كان مضارعًا، واقعًا في خبر (إنَّ)، وكان فعلا للحال، فإذا لم تدخل إلاّ على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللّام التي تصحب (إنْ) الخفيفة إيّاها، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي، وقد وقع بعد (إنْ) هذه الفعل، نحو قوله ﴿ إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنا ﴾ وقوله ﴿ إِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾.[39]

الوجه الثّاني: أن هذه اللّام لا تُعلّق الأفعال الملغاة قبل (إنْ) إذا وقعت في خبرها كما تعلّقها التي تدخل على الأسماء. فما بعد هذه اللّام ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو:﴿ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبادَتِكُمْ لَغافِلِينَ﴾، ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ ﴾. فقد جاوزت الأفعال الواقعة بعد (إنْ) فعملت فيما بعد اللّام ومعلوم أن لام الابتداء التي تدخل في خبر (إن) الشديدة لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها.

كما استدلّ بقول امرأة الزبير:

هَبِلَتْكَ أمكَ إنْ قَتَلتَ لفارساً ...

حَلّت عليك عُقُوبَةُ المُتَعَمّدِ.[40]

فلمّا عمل الفعل فيما بعد هذه اللّام، علم من ذلك أنّها ليست التي تدخل في الخبر.

وجه ثالث: قال «ويدلّك على أن هذه اللّام ليست التي للابتداء أن تلك تدخل على الخبر نفسه الذي لا يستغنى عنه، أو يكون قبل الخبر ويكون الأوّل في المعنى، أو ما يقوم مقام ما هو الأوّل في المعنى، أو يدخل على الاسم نفسه إذا فصل بين (إن) واسمها، ولا تدخل على الفضلات، وما ليس افتقار بالكلام إليه، كما دخلت هذه في قوله: لفارساً ، ونحوه، فتبيّن بما ذكرناه وبما قدّمنا أنّ هذه ليست تلك، فإذا لم تكن إيّاها فلابدّ لها من معنى من أجله جاءت».[41]

2-3- توجيه الخلاف في تخفيف لكنّ المشدّدة الثّقيلة.

جمهور البصريين على أن (لكنّ) إذا خفّفت، دخلت على الجملة الاسمية والفعلية فزال اختصاصها، ووجب اهمالها، ولا يذكر النّحاة من المخالفين في هذه المسألة إلاّ يُونُس والأخفش[42]. اللّذين ذهبا إلى «أنّ لكنّ إذا خفّفت، كانت بمنزلة إنّ وأنّ، فكما أنّهما بالتّخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التّخفيف، فكذلك تكون لكنّ، فإذا قال: ما جاءني زيدُ لكنْ عمرو، كان الاسمُ مرتفعاً بلكنْ، والخبر مضمر ، وإذا قال: ما ضربتُ زيداً لكنْ عمراً، كان في لكنْ ضمير القصّة، وانتصب عمرُ بفعلٍ مضمر»[43] ولا يُذكرْ أبو علي في هذا الرأي. والحقيقة أن أبا علي يصرّح بأنّه يؤيّد ما قاله يونس[44] بل ويحتج إليه.

أ/توجيه سيبويه والجمهور.

الوجه الأوّل: احتجوا بعدم ثبوت ذلك بالسّماع؛ أيّ أنّ إعمال لكنّ بعد التّخفيف أمر لم يرد به سماعٌ فلا يُبْنى عليه.[45] وحكموا على الرواية التي خالفت قولهم بأنّها غير معروفة.[46]

الوجه الثّاني: أنّ (لكنَّ) حرف مركبٌ، أصله « (إنَّ)، زيدت عليها (لا) والكاف؛ فصارتا جميعًا حرفًا واحدا.[47] ثمّ حذفت الهمزة اكتفاء بكسر (الكاف)، و بقي عمل (إنّ) لبقاء العلّة الموجبة للعمل، وهى فتح آخرها، وبذلك ضارعت الفعل، فلما حذفت النّون المفتوحة وقد ذهبت الهمزة للتركيب، ولم يبق إلاّ النّون السّاكنة وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علّة المضارعة للفعل، بخلاف أخواتها إذا خففن، فإنّ معظم لفظها باق، فجاز أن يبقى حكمها».[48]

الوجه الثّالث: زوال الاختصاص وهو مبدأ أصيل في عمل هذه الحروف، فلمّا زال اختصاصّها بطل عملها. فنجدها تدخل على الفعل والاسم.

ب/ توجيه الفارسي لعمل لكنْ المخففة.

نصر أبو علي الفارسي مذهب يونس و الأخفش من وجهين:

الأوّل: الأصل في (لكنْ) مشدّدة أنّها تدخل على الابتداء والخبر، «فتخفيفها لا يخرجها عمّا كان لها في الأصل؛ لأنّها لا تنفرد إلا بمبتدأ وخبر، فلم يكنْ تخفيفها مما يوجب خروجها عمّا هي عليه في الأصل، ولا يعترض قول من قال: إن تخفيفها يوجب خروجها عمّا هي عليه في الأصل، ولا يعتبر، كما أنّ (إنّ) إذا خفّفت دخلت على الأفعال، وأنها إذا كانت مشدّدة لا تدخل إلاّ على الأسماء، ألا ترى أنّها وإن خفّفت فإنّها لا تقع إلاّ على جملة، وهي فعل وفاعل، كما أنّها إذا كانت مثقّلة لم تقع إلاّ على جملة وهي مبتدأ وخبر، فهذا لا يلزم.[49]

الثّاني القياس: قياسها على أخواتها في العمل بعد التّخفيف فهذه «الأحرف إذا خُفّفت لا تنتقل عمّا كان لها في الأصل، ألا ترى أنّ (كأنّ) إذا خفّفت لا تدخل إلا على مبتدأ و خبر كما كانت مثقّلة، فكذلك (لكنّ) بمنزّلتها ؛لأنّها أختها».[50] وحكم المخفّفة من

الثّقيلة في التّأكيد والتّخفيف حكم الثّقيلة؛ لأنّ الحذف إنّما كان لضرب من التّخفيف، فهي لذلك في حكم المثقّلة، فلذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلاّ ما يدخل على المثقّلة، فتقول: "تيقّنت أن لا تفعل ذاك"، كأنّك قلت: "أنك لا تفعل ذاك"[51]. قال الله تعالى: ﴿عِلمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَّرْضَى﴾[52]

2-4- توجيه الخلاف في تخفيف (كأنّ).

الأصل في (كأنّ) أنها مركّبة من الكاف الجارة التي هي للتّشبيه و(أنّ) النّاصبة، وقد طرح تخفيف المضعّف فيها خلاف بين نحاة البصرة القائلين بعملها من جهة معمولها، هل يوجب تخفّيفها أن تعمل إلاّ في المضمر دون الظاهر؛ أم فيهما الاثنين. الجمهور وسيبويه أنّ ذلك غير واجب وإنّما الأكثر فيها عملها في المضمر؛ لثبوت السّماع في كلٍ؛ فقد جاء الاسم بعدها منصوبا ومرفوعا ومجرورا يقول سيبويه :« وأهل المدينة يقرءون:﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ يخففون وينصبون، كما قالوا: كأَنْ ثَدَيَيْهِ حُقَّانِ»[53]. وخالف الفارسي قولهم وقال بوجوب اضمار معمولها عند تخفيفها.

أ/توجيه سيبويه والجمهور.

اعتمد الجمهور وسيبويه في توجيه رأيهم على السّماع فأهل المدينة يخفّفون وينصبون قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾، كما جاءت رواية النّصب في قولهم: (كأَنْ ثَدَيَيْهِ حُقَّانِ)، ولأنّ الحرف بمنزّلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يغيّر عمله كما لم يغيّر عمل لم يكُ ولم أبل حين حذف»[54]. ونصّ –سيبويه- على أنّ إعمالها في الظاهر مخصوص بالشّعر؛ قال في أنْ المخفّفة: «فلو لم يريدوا ذلك كما ينصبون إذا اضطُرُّوا في الشّعر بكأنّ إذا خَفَّفُوا، يريدون معنى كأنّ، ولم يُريدوا الإضمار، وذلك قوله: كَأَنْ وَرِيدَيهِ رِشَاءُ خُلْبِ.

أما الاضمار فقد استشهدوا بقولهم :

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مقسَّم ...

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السلمِ .

قَدَّرَه –سيبويه- كأنها ظبية، كما كان في المشدّدة[55] وظاهر كلام سيبويه أنها تعمل مطلقا إذا خفّفت وفيه خلاف.[56]

ب/توجيه الفارسي.

يرى الفارسي أنّ (كأنّ) لا تخفّف إلاّ على سبيل اضمار القصّة والحديث فيها، وذلك شرطها. فمذهبه فيها الرّفع بعد التّخفيف يقول « والرّفع في (كأنْ ظبْيَةٌ) (وكأنْ ثَدْياهُ) أحسن.

ويوجه اختياره هذا بأنّ الاضمار هو شرط التّخفيف ودلّيله، فلا تخفيف بلا اضمار، قياس على (أن) إذ «جعلوا حذف (أنْ) وتخفيفها علامة لحذف الإضمار فيها، وكذلك (كأنْ) وهو قول سيبويه... لأنّ تخفيفهما يدل على الإضمار فيهما، إذ لم يخففا إلاّ على هذه الشريطة فكأنّ المحذوف مثبت لوجود ما يدلّ عليه، وليس هذا في (لكنَّ وإنَّ)"[57].

و يتعقب شاهد سيبويه في الاضمار في:(كأنْ ظبْيَةٌ) بقوله: « إذا رفع (وريداه) أضمر في (أن) القصّة والحديث ثمّ فسّره- ضمير القصّة- بقوله (وَرِيدَاه رِشَاءُ خُلْبِ)، لأنّه جملة، وهذه الهاء تفسّر بالجمل، ويحتمل أن يكون أضمر في (كأن) هذه ضمير القصّة والحديث، لأن ضمير القصّة والحديث، لا يفسّر إلاّ بالجمل.

وقوله: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السلمِ)، ليس بجملة، لأن (تَعْطُو) صفة لظبية، فكأنك قلت: ظبية عاطية إلى كذا، وهذا لا يكون تفسيرا للقصّة والحديث»[58].ومن هنا يظهر أن الفارسي يومئ إلى أن هذا الشّاهد ليس فيه دليل وهو ما قاله البغدادي.[59]

2-5-توجيه الخلاف في تخفيف (لعلّ).

القول المشهور في (لعلّ) أن أصلها علّ زيدت عليها اللّام في أوّلها، وهو ما يجعلها من أخوات (إنّ) ، وإلاّ كانت رباعية ولا وزن لها- يشبهها- في الرباعي فيبطل عملها بذلك، فوجب أن يحكم بزيادة اللّام الأولى فيها. والنّحاة مجموعون على أصلية اللّام الثّانية في (لعلّ) وهي مضّاعفة، لكنّ هل يدخلها التّخفيف كأخواتها ذوات النّون أما لا ؟ خلاف ذهب الفارسي إلى تخفيف المضعّف فيها وسيبويه والجمهور على منع التّخفيف فيها مطلقا.[60]

أ/ توجيه سيبويه والجمهور لمنع التّخفيف في لعلّ.

الوجه الأوّل السّماع: قالوا لم يسمع عن العرب تخفيف لام (لعلّ).[61]

الوجه الثّاني: قالوا إن ما دفع الفارسي للقول بالتّخفيف هو تأول الجرّ بها في قول الشاعر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ...

لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ منْكَ قَريبُ

فالفارسي منع الجرّ بلعل فقال بتخفيف المضعّف فيها، ودخول لام الجرّ على الاسم الذي بعدها (أبي المغوار). ومن ثَمّ أدغمت الجارّة في لام (لعلّ) المخفّفة. وحكموا على هذا الكلام بأنّه تكلف منه من غير مسوّغ. ووجه الجر بها أنّه لغة عُقيل.[62] يقول ابن هشام « ووجهه أن مجرور (لعلّ) في موضع رفع بالابتداء لتنزيل (لعلّ) منزلة الجارّ الزائدة نحو "بحسبك درهم" بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل وقوله قريب هو خبر ذلك المبتدأ ومثله لولاي لكان كذا على قوله سيبويه إن لولا جارة وقولك ربّ رجل يقول ذلك».[63]

قول سيبويه: أن لولا جارّة للضمير فإنّها أيضا بمنزّلة (لعلّ) في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فإنّ لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق.[64]

ب/توجيه الفارسي للتّخفيف في (لعلّ).

يذهب الفارسي إلى تخفيف المضعّف في (لعلّ)، كما تخفّف ذوات النّون، ويكون لها ما يكون لإنّ إذا خفّفت، غير أنّ في (لعلّ) يقدّر ضمير القصّة فيها، فيبعد دخولها على الفعل.

يتأسّس رأي الفارسي على توجيه الجرّ في قول الشاعر وهو كعب بن سعد الغنويّ :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخرَى وارفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ...

لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ منْكَ قَريبُ

وتوجيه الجرّ فيه بلعل مشكل من وجوه:

الوجه الأوّل: أنّ الجرَ بها، عمل مختصّ بالحروف، ورفعها، لمشابهة الأفعال، وكونه حرفا عاملا عمل الحروف والأفعال في حالة واحدة ممّا لم يثبت، وأيضا الجارّ لابدّ له من متعلّق، ولا متعلّق لها هنا، لا ظاهرا ولا مقدرا، فهي مثل (لولا) الدّاخلة على المضمر المجرور، عند سيبويه: جارّة لا متعلّق لها.[65]

الوجه الثّاني: يحتمل أن يكون اسم (لعلّ) ضمير الشّأن مقدّر، و(أبي المغوار) مجرور بلّام مقدّرة، حذفت لتوالي اللّامات؛ أيّ: لعلّه لأبي المغوار منك: جواب قريب، ويجوز أن يقال: ثاني لأمي (لعلّ) محذوف، واللّام المفتوحة جارّة للمظهر، كما نقل عن الأخفش أنّه سمع من العرب فتح لام الجرّ، الدّاخلة على المظهر، ونقل أيضا ذلك عن يونس وأبي عبيدة والأحمر، وإن روي بكسر اللام، فضمير الشّأن أيضا مقدّر، مع حذف ثاني لامي لعلّ، لاجتماع الأمثال، ثمّ أدغمت الأولى، في لام الجرّ.[66]

وتجدر الاشارة هنا أن الفارسي يخالف ما قرره من إلغاء عمل إنّ المخفّفة ويأخذ برأي الجمهور فيها. فيرى أن لعلّ تخفّف ويبقى عملها قياسا على أخواتها واستصحابا لأصلها في العمل. ويوجه ذلك ببقاء المعنى في لعل بعد تخفيفها يقول: « ألا ترى أنّ (إن) لا معنى فيها إلاّ التّأكيد، ومع ذلك

فقد أعملت مخفّفة في الاسم ونصب بها. وإذا كان كذلك وكانت (لعلّ) أشبه بالفعل. أللمعنى الذي لها وجب أن لا تكون إذا خفّفت إلاّ على شريطة الإضمار إذا أدخلت على الفعل. ويؤكّد ذلك (أن) المفتوحة المخفّفة من الثّديدة. ألا ترى أنّها لا تخفّف إلاّ على إضمار القصّة والحديث، وكذلك "كأنّ" في قوله: (وكأنْ ثَدْيَيهِ) »[67] يشير إلى الوجه الثّاني في كأن وهو النّصب الذي جاء به السّماع في البيت.

يبدو أنّ الفارسي في هذه المسألة راعى رأيّ المخالف له؛ وهم الجمهور الذين قالوا بعمل (إنّ) بعد تخفيفها، وهو مبدأ معتبر عند الفقهاء معروف بمراعاة الخلاف، لأنّ أبا علي خالف اختياره للإلغاء (إنّ) بعد تخفيفها فكيف له أن يقيس عليها. وكأنه احتج بما يسلمون به.

إنّ أبرز ما ترشد إليه هذه الأقوال التي اجتهد أصحابها في توجيهها بالأدّلة النّقلية والعقلية، الدّعوة إلى الالتفات إليها والاهتمام بما جاء فيها من آراء تيسيريه يمكن الاستفادة منها في عصرنا، وإعادة النّظر في الصورة النموذجية التي اعتمدناها حول عمل هذه الأدوات المشبهة بالفعل رغم اعتراف النّحاة بضعف عملها إلاّ أننا رفعناها بصورة أو بأخرى إلى مصاف المسلمات في فكر أبنائنا وأنشأنا عليها أجيالا تزدري كل من أهملها في كلامه بل تراه لحنا لا يجب أن يكون، وخطأ يقدح في لغة صاحبه ويحطّ من قدره في العربية ، والحقيقة العلمية الثّابتة لها لا تدعم هذا الواقع. فجماع ما قيل في هذه الحروف أنها على صورتين في كلّ أحوالها وضعا وعملا: مثقّلة ومخفّفة، عاملة وغير عاملة، وأقوال العلماء في أحوالها هذه تكاد تكون متكافئة من حيث الدّليل والتّوجيه، فإعمالها مسنود بالقواعد الأصولية ، وكذلك إهمالها متقرر بالأصول والقواعد النّحوية، فليس لأحد أن يخطّأ متكلما رفع الاسم بعد إن أو كأن، أو ينسب له الجهل بالنّحو، بل على العكس تماما فإنّ من حكم بالخطأ أحقّ بالتخطّئة و أحقّ بالجهل.

أمّا في الجانب التّعليمي فلنا أن نرفع الثّقل عن أبنائنا، بأن ننتخب من هذه الأقوال الأنسب والأفضل لواقعنا ما دامت الأدّلة ثابتة له، ونكون قد وظّفنا هذه الآراء القديمة والأصيلة في تجديد النحو، فلماذا نرهق أبناءنا في أمر فيه سعة وتيسير، وثابت بالتنزيل، ومن المعروف شرعا أن المشقة تجلب التيسير، فلنا أن نجعل الرّفع أصلا في هذه الحروف المشبهة بالفعل والنصب فرعا فيها، ونوفر عن أنفسنا التكلف الحاصل في توجيه الكثير من المسائل التي ترجع إلى هذا الباب النّحوي.

خاتمة:

-خلص البحث إلى أن تقرير الحكم النّحوي وإثباته للمفردة داخل التّركيب هو الغاية من العملية التّوجيهية التي تقوم في جوهرها على الكشف عن سند النّحوي ومرتكزاته في تقرير ذلك الحكم دون غيره، وهذا الاجراء النّحوي هو من باب ردّ الجزئيات إلى كلّياتها، أو هو تنزّيل الأحكام النّحوية على قواعدها.

-وتقرر كذلك أن ظاهرة التّخفيف تمارسها العرب على كل مستويات اللّغة، الصّوتية والصّرفية والتّركيبية، واختصّ البحث بجانب التركيب بإبراز نوع التخفيف الذي يغلب فيه وعلاقته بالحكم الاعرابي فتبيّن أن العلامات الاعرابيّة تتوزع على وحدات التّركيب متأثرة بظاهرة التّخفيف، فتُمنح الألّفاظ ذات الكثافة الدّلالية أخفّ الحركات، لتّخفيف العمل على الذّهن الذي يجمع بين عمليتين: التّصور الدّلالي وتسيير النّطق. فنجد أن النّصب والجزم من علامات التّخفيف الدّلالي والنّطقي معا، وذلك

لدّلالتهما على انعدام الحركة (الحدث) في الواقع، وخفّة جريانهما على اللّسان.

- تناول البحث في شقّه التّطبيقي المسائل الخلافية التي طرحها التّخفيف في الأحرف المشبهة بالفعل، بين الجمهور وعلى رأسهم سيبويه وأبي على الفارسي وكيف وجّه كلّ واحد منهم الأثر الإعرابي المترتّب على تغيير بنية هذه الأحرف وعلاقتها بباقي وحدات التركيب، والأدّلة التي أيّد بها كلّ واحد منهم رأيه الذي ذهب إليه.

- أبانت الدّراسة عن الأصول والقواعد التي حكمت توجيهات الفريقين، إذ لم تخرج الأصول التي استندوا إليها عن السّماع والقياس، واستصحاب الحال، وكانت لقاعدتي الاختصاص والمشابهة للفعل في العمل الحظ الأوفر في الاحتجاج، بحكم أنّهما الأصل في عمل الحروف.

- لقد كان للفارسي في أغلب المسائل التي خالف فيها جمهور البصريين، سلفا إمّا من البصريين أو الكوفيين إلاّ مسألة تخفيف لعلّ فقد انفرد بالقول فيها ولم يتابعه أحد من النّحويين.

الهوامش والإحالات:

[1] بكر عبد الله خورشيد (2014)، أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، ط1، دار غيداء، الأردن، ص25.

[2] ابن جني (دت)، الخصائص، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج3، ص73.

[3] ابن منظور (1414ه)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، ج9، ص 79 .

[4] ابن سيده (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،ج4،ص522.

[5] أحمد الجبوري (دت)، موسوعة أساليب الإيجاز في القرآن الكريم، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 44.

[6] محمد نجيب اللبدي (1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص 86.

[7] تمام حسان، الأصول(2000م)، د ط، عالم الكتاب، القاهرة، ص177.

[8] سيبويه (1988م)، الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ص 8.

[9] محمد عبد العزيز(2012م)، الكتاب لسيبويه مادته ومنهجه، ط1، دار السلام ، القاهرة ، ص 87.

[10] الرضي الإستراباذي (1395 هـ - 1975 م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح، محيي الدين عبد الحميد، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، ص 383.

[11] ابن جني، الخصائص، ج 3 ، ص 182 .

[12] أحمد عفيفي (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص43.

[13] أبو البقاء العكبري (1992م)، مسائل خلافية في النحو، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، ص 116.

[14] سيبويه، الكتاب، ج1، ص21-22.

[15] المصدر نفسه ، ج1، ص24 .

[16] ابن هشام (د ت)، شرح شذور الذهب، دط، الشركة المتحدة للتوزيع ،سوريا، ص 363.

[17] العكبري، اللباب، ج 1، ص 208 .

[18] أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف، ص 245.

[19] سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 139.

[20] الأنعام، الآية 156.

[21] الأعراف، الآية 102.

[22] أبو علي الفارسي (1993م)، الحجة للقراء السبعة، ط2، دار المأمون للتراث، لبنان، ج6، ص 150.

[23] الطارق، الآية 04.

[24] الفرقان، الآية 42.

[25] أبو علي الفارسي(1990م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح، عوض بن حمد القوزي، ط1، ج4، ص256.

[26] هود، الآية 111.

[27] سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 140.

[28] المصدر نفسه ، ج2، ص 140.

[29] أبو علي الفارسي، التعليقة، ج 4، ص252.

[30] الطارق، الآية 4 .

[31] الأعلم الشنتمري (2006م)، المخترع في إذاعة سرائر النحو، دار كنوز اشبيليا، الرياض ، ط1 ، ص 126.

[32] أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه ، ج4 ، ص256 .

[33] أبو علي الفارسي، الحجة، ج4، ص 23.

[34] البقرة، الآية 143.

[35] ابن هشام(1985م)، مغني اللبيب، تح، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط 6، ص 305.

[36] الأحقاف، الآية 26.

[37] أبو علي الفارسي (2003م)، المسائل المشكلة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 54.

[38] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 140.

[39] أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ص 54.

[40] المصدر نفسه، ص 54.

[41] المصدر نفسه، ص 54-58 .

[42] أبو إسحق الشاطبي(دت)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح، عياد بن عيد الثبيتي و آخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج 2، ص 385.

[43] أبو علي الفارسي، كتاب الشعر، تح، الدكتور محمود محمد الطناحي (1408 هـ - 1988 م)، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، ص73.

[44] أبو علي الفارسي(2004م)، المسائل المنثورة، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ص 43-44.

[45] الشاطبي، المقاصد الشافية، ج 2، ص 385.

[46] خالد الأزهري(2000م)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص335.

[47] أبو البركات الأنباري (2003م)، الانصاف، ط1، المكتبة العصرية، ج 1، ص 170.

[48] أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر، ص201.

[49] أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص 43.

[50] المصدر نفسه ، ص 43-44.

[51] ابن يعيش، شرح المفصل، ج4، ص555.

[52] المزمل، الآية 20.

[53] سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 140.

[54] المصدر نفسه، ج 2، ص140.

[55] أبو حيان الأندلسي (1998 م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 2، ص 1279.

[56] اختلف النحاة كذلك في وجوب عملها وإلغائها بعد التخفيف، الجمهور على وجوب العمل وهو ظاهر كلام سيبويه والفارسي، وصرح به ابن مالك فقال: لا تهمل ويفهم من إطلاقه العمل مطلقا، وقال المرادي تخفف "كأن" فلا تلغى فهي مثل أن المفتوحة، وقال ابن هشام : «يبقى عملها وجوبا كما في أن» وهو ما عليه بعض المتأخرين منهم عباس حسن . وخالفهم ابن الحاجب قال: أن " كأن" إذا خففت ألغيت عل الأفصح والزمخشري في المفصل، ووصف ابن يعيش الإلغاء بالأجود ومن المعاصرين مصطفى بن محمد سليم الغلاييني.

[57] أبو علي الفارسي، التعليقة، ج 1، ص 289.

[58] المصدر نفسه، ج 2، ص 273.

[59] البغدادي(1997 م)، خزانة الأدب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج10، ص 397.

[60] محمد بن علي الصبان(1997م)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص400.

[61] حسن بن علي المرادي(1992 م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ص585.

[62] حسن بن علي المرادي(2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح، عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، لبنان، ج2، ص 739.

[63] ابن هشام (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 377.

[64] المصدر نفسه، ص576.

[65] رضي الدين الاستراباذي (1975 م)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح، يوسف حسن عمر، دط، جامعة قار يونس، ليبيا، ج4، ص375.

[66] المصدر نفسه، ج4، ص375.

[67] أبو علي الفارسي (1985م)، المسائل البصريات، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، ص 554-555.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد الجبوري(دت)، موسوعة أساليب الإيجاز في القرآن الكريم، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، ص 44.
2. أحمد عفيفي (1996م)، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص43.
3. أبو إسحق الشاطبي، (د، ت)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح، عياد بن عيد الثبيتي وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ج 2، ص 385.
4. الأعلم الشنتمري (2006م)، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تح، حسن هنداوي، دار كنوز اشبيليا، الرياض، ط1، ص 126.
5. أبو البركات الأنباري(2003م)، الانصاف، ط1، المكتبة العصرية، ج 1، ص 170.
6. أبو البقاء العكبري (1412هـ -1992م)، مسائل خلافية في النحو، تح، محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، ص 116.
7. البغدادي (1997 م)، خزانة الأدب، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 10، ص 397 .
8. بكر عبد الله خورشيد(2014م)، أثر كلام العرب في التوجيه النحوي للأداة، ط1، دار غيداء، الأردن، ص25
9. تمام حسان (2000م)، الأصول، د ط، عالم الكتاب، القاهرة، ص177.
10. ابن جني (دت)، الخصائص، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ج3، ص73.
11. حسن بن علي المرادي (1992 م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ص585.
12. حسن بن علي المرادي (2008م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح، عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، لبنان، ج2، ص 739.
13. أبو حيان الأندلسي(1998 م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح، رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج 2، ص 1279.
14. خالد الأزهري (2000م)، شرح التصريح على التوضيح، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص335.
15. رضي الدين الاستراباذي (1395 هـ - 1975 م)، شرح شافية ابن الحاجب، تح، محيى الدين عبد الحميد، دط، دار الكتب العلمية، لبنان، ج3، ص 383.
16. رضي الدين الاستراباذي (1975 م)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تح، يوسف حسن عمر، دط، جامعة قاريونس، ليبيا، ج4، ص375.
17. سيبويه (1988 م)، الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ص 8.
18. ابن سيده (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4،ص522.
19. أبو علي الفارسي (1985م)، المسائل البصريات، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، ص 554-555.
20. أبو علي الفارسي(1408 هـ - 1988 م)، كتاب الشعر، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، ص73.
21. أبو علي الفارسي(1990م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح، عوض بن حمد القوزي، ط1، ج4، ص256.
22. أبو علي الفارسي(1993م)، الحجة للقراء السبعة، ط2، دار المأمون للتراث، لبنان، ج6، ص 150.
23. أبو علي الفارسي(2004م)، المسائل المنثورة، تح، شريف عبد الكريم النجار، ط1، دار عمار للنشر ، الأردن، ص 43-44.
24. أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2003م، ص 54.
25. محمد بن علي الصبان (1997م)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى الألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، ج1، ص400.
26. محمد عبد العزيز(2012م)، الكتاب لسيبويه مادته ومنهجه، ط1، دار السلام ، القاهرة ، ص 87.
27. محمد نجيب اللبدي (1985م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة، لبنان، ص 86.

28. ابن منظور (1414 ه)، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت، ج9، ص 79 .
29. ابن هشام (1985م)، مغني اللبيب، تح، مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط 6، ص 305.
30. ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح، عبد الغني الدقر، دط، الشركة المتحدة للتوزيع ،سوريا، د ت، ص 363.